الجمهوريـــــــــــة الجزائريـــــــــــة الديمقراطيـــــــــــة الشعبيـــــــــــة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية

كلية أصول الدين
قسم الكتاب والسنة

مطبوعة في مادة علم العلل

موجهة لطلبة السنة الثالثة كتاب وسنة

(تغطي مجموعة من المحاضرات)

جمع الدكتور: سامي بن شعلال

المحاضرة الأولى

خطوات دراسة الحديث المعلول :

سننطلق في بيان هذه الخطوات من نصِّ إمامين من أئمة العلل هما:

الإمام أبو يوسف يعقوب بن شيبة السدُوسِي المتوفى سنة (ت ٢٦٢هـ)، والإمام أبو الحسن علي بن عُمَر الدّارقُطنيّ (ت ٣٨٥هـ) رحمهما الله تعالى.

قال عبدُ الغني بنُ سعيد الأزدي (ت ٤٠٩هـ): «ولم يتكلم أحدٌ على علل الأحاديث بمثل كلام يعقوب، وعلي بن المديني، والدّارقُطنيّ»[١] .

كلامُ يعقوب بنِ شيبة: رحمه الله

قال الحافظ ابن عساكر رحمه الله وقد ساق حديثَ: «**تابعوا بين الحج والعمرة**» من طريق أبي يوسف يعقوب بن شيبة السدوسي، قال: "قال أبو يوسف: «**تابعوا بين الحج**» حديثٌ رواه عَاصِم بن عُبَيد الله بن عَاصِم بن عُمَر بن الخطاب وهو مضطرب الحديث، فاختلف عنه فيه، فرواه عَنْ عاصم: عبيد الله بن عُمَر، وشريك بن عبد الله، وسفيان بن عيينة؛ فأمَّا: عبيدُ الله بن عُمَر فإنه وَصَله وجوّده فرواه عنه عَنْ عبد الله بن عَامِر بن ربيعة، عَنْ أبيه، عَنْ عُمَر(٣٣) عَن النبي صلى الله عليه وسلم فلم يذكر فيه عُمَر، رواه مرة أخرى عَنْ عُمَر عَن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا نرى هذا الاضطراب إلا من عَاصِم وقد بين ابنُ عيينة ذلك في حديثه قال علي بن المديني: قال سفيان بن عيينة: كان عَاصِم يقول: عَنْ عبد الله بن عَامِر بن ربيعة عَنْ أبيه عَنْ عُمَر، ومرة يقول: عَنْ عبد الله بن عَامِر عَنْ عُمَر ولا يقول عَنْ أبيه»[٢] .

كَلامُ الدّارقُطنيّ رحمه الله:

فقد سئل عَنْ حديثِ عَامِر بنِ ربيعة العدوي عَنْ عُمَر عَن النّبيّ صلى الله عليه وسلم: «**تابعوا بين الحج والعمرة؛ فإنهما ينفيان الفقرَ والذنوبَ**» الحديث، فقالَ: "يرويه عَاصِمُ بنُ عُبَيدالله بن عَاصِم بن عُمَر بن الخطاب . ولم يكن بالحافظ . رَواهُ عَنْ عبدِ الله بنِ عَامِر بن ربيعة عَنْ أبيه عَنْ عُمَر، وكان يضطربُ فيه، فتارةً لا يذكر فيه عَامِر بنَ ربيعة فيجعله عَنْ عبد الله بن عَامِر عَنْ عُمَر، وتارةً يذكر فيه، حَدّث به عنه: عُبيد الله بن عُمَر، ومحمد بن عَجلان، وسفيان الثوري، وشريك بن عبد الله، واختلف عنهم؛ رواه ابنُ عُيينة عنه فبانَ الاضطراب في الإسناد من قبل عَاصِم بن عُبَيد الله لا من قِبل من رواه عنه، فأمّا روايةُ عبيد الله بن عُمَر عَنْ

---

(١) ترتيب المدارك: (٢/٧٥).

(٢) تاريخ دمشق (٢٥/٢٥٩).

عَاصِم فرواهُ زُهير، وابن نمير، وعبدة بن سليمان، وأبو حفص الأبار، وأبو بدر، ومحمد ابن بشر عَنْ عبيد الله، فاتفقوا على قولٍ واحدٍ، وأسندوه عَنْ عبد الله بن عَامِر عَنْ أبيه عَنْ عُمَر، وخالفهم علي بن مسهر، وأبو أسامة، ويحيى بن سعيد الأموي فرووه عَنْ عبيد الله، ولم يذكروا في الإسناد عَامِر بن ربيعة، ورواه ابنُ عجلان عَنْ عَاصِم فَجَوّد إسناده خالدُ بنُ الحارث عنه، وخَالفه بكرُ بنُ صدقة عَنْ ابن عَجلان فلم يذكر في الإسناد عَامِر بن ربيعة، وتابعه الليثُ بنُ سعد على إسناده إلا أنه وقفه، ورواه الثوريُّ عَنْ عَاصِم واختلف عنه؛ فقال حسينُ بنُ حفص: عَنْ سفيان عَنْ عَاصِم عَنْ عبد الله بن عَامِر عَنْ أبيه عَنْ عُمَر، وخَالفه أبو أحمد الزبيريّ فرواه عَنْ الثوري فنقَّصَ من إسنادهِ عَامِر بنَ ربيعة، ورواه محمدُ بنُ كثير عَنْ الثوري عَنْ عَاصِم عَنْ عبد الله بن عَامِر عَنْ أبيه عَن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يذكر فيه عُمَر، ورواهُ شَريكُ ابن عبد الله عَنْ عَاصِم، واختلف عنه فأسنده يحيى بن طلحة عَنْ شَريك وجوّد إسنادَه، وخَالفه أسباطُ بنُ محمد عَنْ شريك فلم يذكر في الإسناد عامراً. وقال عثمانُ بنُ أبي شيبة عَنْ شريك عَنْ عَاصِم عَنْ عبد الله بن عَامِر عَنْ أبيه عَنْ النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يذكر عُمَر. ورواهُ سفيانُ بنُ عيينة عَنْ عَاصِم فجوّد إسنادَه وبين أنّ عاصماً كان يضطرب فيه؛ فمرةً ينقصُ من إسنادهِ رجلاً، ومرةً يزيد فيه، ومرةً يقفه على عُمَر، وقال ابنُ عُيينة: وأكثر ذلك كان يقوله عَنْ عبد الله بن عَامِر عَنْ أبيه عَنْ عُمَر عَنْ النبي صلى الله عليه وسلم..»[٣] .

بيّن يعقوبُ بنُ شيبة، والدّارقُطنيّ في كلامِهمَا السابق علةَ حديث عُمَر بن الخطاب عَنْ النّبيّ صلى الله عليه وسلم: «**تابعوا بين الحج والعمرة**...» بياناً شافياً، واشتمل بيانهما لعلة الحديث على عدة خطوات مرتبة:

الخطوة الأولى: تخريج الحديث:

قم يعقوب بن شيبة والدارقطني بالتخريج الموسع للحديث وذلك ظاهر في ذكرهم للرواة عن عاصم بن عبيد الله.

الخطوة الثانية: تحديد مدار الحديث.

بدأ يعقوبُ بذكرِ الراوي الذي تلتقي عنده الأسانيد وهو مدار الحديث وذكر اسمه كاملاً فقال: «**تابعوا بين الحج**» حديثٌ رواه عَاصِم بن عُبَيد الله بنِ عَاصِم بنِ عُمَر بن الخطاب»، ونحوه قول الدّارقُطنيّ.

فالخطوة الثانية تحديد الراوي مدار الحديث من حيثُ اسمُهُ ونسبُهُ ومولدهُ ووفاتهُ وموطنهُ وأشهر أو أبرز أو أجل شيوخه، وأشهر تلاميذه، وقد عُني المحدثون بمعرفة الرجال من جميع النواحي المتقدمة؛ فمن الناحية الاسمية عُنُوا بإزالة الإبهام وتعيين أسماء الرواة وآبائهم وكناهم وألقابهم وأنسابهم، وضبطوا ذلك بغاية الدقة، وبينوا ما هو

(٣) علل الدّارقُطني: (٢/١٢٧-١٣١).

على ظاهره من الأنساب وما ليس على ظاهره، وميزوا كلَّ راوٍ عما سواه تمييزاً دقيقاً، وكذلك عُنُوا بتواريخ الرواة مولداً ووفاةً وسماعاً.

قال السخاويُّ رحمه الله: "تواريخ الرواة والوفيات... وهو فنٌّ عظيم الوقع من الدين، قديم النفع به للمسلمين، لا يستغنى عنه"[٤] .

وللمتقدمين أقوال كثيرة دقيقة دالة على مدى اهتمامهم بهذا الجانب من علوم الحديث؛ فمن تلك الأقوال: قولُ سفيان الثوري: "لما استعمل الرواةُ الكذب، استعملنا لهم التاريخ"[٥] ، وقولُ حفص ابن غياث: "إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين[٦] ، وقولُ حسّان بن زيد: " لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ، نقول للشيخ: سنة كم ولدت؟ فإذا أقر بمولده عرفنا صدقه من كذبه"[٧] .

وهذه الخطوة من الأهمية بمكان حيث إنّ أسماء الرجال وأنسابهم وكناهم قد تتشابه مما يوقع الباحث في أوهام كبيرة.

قال المعلميُّ . رحمة الله عليه . "الأسماء كثيراً ما تشتبه ويقع الغلط والمغالطة فيها... وقد يقول المحدث كلمة في راوٍ فيظنها السامع في آخر، ويحكيها كذلك وقد يحكيها السامع فيمن قيلت فيه ويخطئ بعض من بعده فيحملها على آخر؛ ففي الرواة المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، والمغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حزام الحزامي، والمغيرة بن عبد الرحمن بن عوف الأسدي، حكى عباس الدوري عَنْ يحيى بن معين توثيق الأوّل، وتضعيف الثالث، فحكى ابنُ أبي حاتم عَن الدوريّ عَنْ ابن معين توثيق الثاني ووَهّمه المزيُّ، ووثق أبو داود الثالث وضعف الأوَّل، فذكرت له حكاية الدوريّ عَن ابن معين فقال: غَلِط عباس، وفي الرواة محمد بن ثابت البناني ومحمد ابن ثابت العبدي وغيرهما... وفي الرواة عُمَر بن نافع مولى ابن عُمَر، وعمر بن نافع الثقفي"[٨] .

تنبيهان:

١/ عدم التوسع في هذه الخطوة بحيث تخرج عَنْ مقصودها الأصلي وهو التعريف بالراوي المدار لا ترجمته ترجمةً مستوفية؛ فمثلاً سعيد بن المسيب، وسالم بن عبد الله بن عُمَر، ونافع مولى ابن عُمَر، والزهري، ومالك بن

---

(٤) فتح المغيث: ٣/ ١٣

(٥) الكامل ١/ ٨٤

(٦) الكفاية: ص ٩١١.

(٧) الجامع للخطيب: ١/ ١٣١.

(٨) التنكيل: (١/٦٢-٦٣)

أنس وغيرهم من كبار الأئمة المشهورين بالثقة والعدالة لا حاجة للإطالة في تراجمهم لشهرتهم بل يكتفى بتعريف مختصر.

٢/ العناية بالرجوع إلى المصادر الأصلية المتقدمة التي عُنيت بهذا الجانب ـ كتاريخي البخاري الكبير، والأوسط، والجرح والتعديل وغيرها ـ قدر الإمكان؛ لأنّ في رجوع الباحث للمصادر الأصلية المتقدمة تعميقاً لعلاقة طالب العلم بها، وفهماً لكلامهم في هذا الشأن، ودُرْبة على طرائقهم في التأليف وغير ذلك من الفوائد.

بيان حال الراوي الذي تلتقي عنده الأسانيد:

بعد تحديد المدار بيّن يعقوبُ بنُ شيبة حالَ المدار من حيثُ القوة والضعف فقال: "وهو مضطرب الحديث"، وقال الدّارقُطنيّ: "ولم يكن بالحافظ".

وعند دراسة حال الراوي من حيث القوة والضعف، ويراعى في دراسة حال المدار أمور:

١/ هل هو ثقة أو ضعيف أم فيه تفصيل؟

٢/ هل حديثه عَنْ جميع شيوخه متساوٍ أو فيه تفصيل؛ فقوي عَنْ بعضهم، وضعيف عَن البعض الآخر.

٣/ هل حديث تلاميذه عنه متساوٍ أو فيه تفصيل؛ فبعضهم أقوى من بعض.

٤/ هل حديثه مستقيم طوال عمره أم طرأ عليه تغير واختلاط؟ وهل هذا التغير ضار أم غير ضار؟ وهل حدّث بعد التغير أم لا؟ وهل ظهرت له مناكير بعد التغير أم لا؟ ولا بدَّ من تحديد مبدأ التغير والاختلاط بدقة.

٥/ هل حديثه في جميع الأماكن متساوٍ، أم فيه تفصيل؟ وسببُ ذلكَ.

٦/ هل وُصف بالتدليس؟ وهل ثبت عنه ذلك؟ وما نوعُ تدليسه؟ وهل هو مكثر منه أم مقل؟ وهل تدليسه عام في شيوخه أم خاص ببعض الشيوخ؟ وهل يدلس عَن الثقات فقط أم عَن الثقات والضعفاء؟ وكيفية تعامل الأئمة مع حديثه المدلس.

٧/ هل هو يرسل عَنْ شيوخه؟ وهل ثبت عنه ذلك؟ فإن ثبت أنه يرسل ينظر في ثبوت سماعه من شيوخه؟ ويعتنى بكلام الإمام البخاري في تاريخه الكبير والأوسط وتصرفاته في الصحيح.

هذا، وللعلامة عبد الرحمن المعلمي رحم الله كلامٌ نفيسٌ في كيفية البحث عَنْ أحوال الرواة في كتب الجرح والتعديل في كتابه القيّم التنكيل، أذكر هنا ملخص كلامه.

قال رحمه الله: "من أحب أن ينظر في كتب الجرح والتعديل للبحث عَنْ حال رجل وقع في سندٍ فعليه أن يراعي أموراً:

الأول: إذا وجد ترجمة بمثل ذاك الاسم فليتثبت حتى يتحقق أن تلك الترجمة هي لذاك الرجل.

الثاني : ليستوثق من صحة النسخة وليراجع غيرها إن تيسر له ليتحقق أنّ ما فيها ثابت عَنْ مؤلف الكتاب.

الثالث : إذا وجد في الترجمة كلمة جرح أو تعديل منسوبة إلى بعض الأئمة فلينظر أثابتةٌ هي عَنْ ذاك الإمام أم لا؟

الرابع : ليستثبت أن تلك الكلمة قيلت في صاحب الترجمة فإنّ الأسماء تتشابه.

الخامس : إذا رأى في الترجمة "وثقه فلان" أو "ضعفه فلان" أو "كذبه فلان" فليبحث عَنْ عبارة فلان؛ فقد لا يكون قال "هو ثقة" أو "هو ضعيف" أو "هو كذاب".

السادس : أصحاب الكتب كثيراً ما يتصرفون في عبارات الأئمة بقصد الاختصار أو غيره، وربما يخل ذلك بالمعنى.

السابع : قال ابن حجر في لسان الميزان (٧١/١): وينبغي أن يتأمل أيضاً أقوال المزكين ومخارجها... فمن ذلك أن الدوري قال عَن ابن معين إنه سئل عَن ابن إسحاق وموسى بن عبيدة الربذي أيهما أحب إليك؟ فقال: ابن إسحاق ثقة. وسئل عَنْ محمد بن إسحاق بمفرده فقال: صدوق وليس بحجة. ومثله أن أبا حاتم قيل له: أيهما أحب إليك يونس أو عقيل؟ فقال: عقيل لا بأس به. وهو يريد تفضيله على يونس. وسئل عَنْ عقيل وزمعة ابن صالح فقال: عقيل ثقة متقن. وهذا حكم على اختلاف السؤال. وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة أهل الجرح والتعديل ممن وثق رجلاً في وقت وجرحه في وقت آخر.

الثامن : ينبغي أن يبحث عَنْ معرفة الجارح أو المعدل بمن جرحه أو عدله.

التاسع : ليبحث عَنْ رأي كل إمام من أئمة الجرح والتعديل واصطلاحه مستعيناً على ذلك بتتبع كلامه في الرواة واختلاف الرواية عنه في بعضهم مع مقارنة كلامه بكلام غيره.

العاشر : إذا جاء في الراوي جرح وتعديل فينبغي البحث عَنْ ذات بين الراوي وجارحه أو معدله من نفرة أو محبة"[٩] .

---

(٩) ينظر التنكيل (٦٢/١-٧٢)

ومما تقدم يتبين:

أ – أنّ دراسة حال الراوي ليست بالأمر الهيّن – كما يظن البعض – بل ربما راجع الباحث عشرات الكتب، ودرس عشرات الأسانيد للبحث عَنْ فائدة معينة، أو التحقق منها، وربما بدأ بدراسة حال الراوي من مولده ونشأته إلى وفاته لاستخلاص حكم دقيق لحاله، وتأمل حال السلف في هذا الباب:

1. قال محمدُ بنُ إبراهيم بن أبي شيخ الملطي رحمه الله: "جاء يحيى ابن معين إلى عفّان ليسمع منه كتب حماد بن سلمة فقال: أما سمعتها من أحد؟ قال: نعم حدثني سبعة عشر نفساً عَنْ حماد، قال: والله لا حدثتك، فقال: إنما هو درهم، وأنحدرُ إلى البصرة فأسمع من التبوذكيّ قال: شأنك، فانحدر إلى البصرة، وجاء إلى التبوذكي، فقال له: أما سمعتها من أحد؟ قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر وأنت الثامن عشر، قال: وما تصنع بهذا؟ قال: إنّ حماد بن سلمة كان يخطئ فأردت أن أميّزَ خطأه من خطأ غيره؛ فإذا رأيتُ أصحابه اجتمعوا على شيء علمتُ أنّ الخطأ من حماد نفسه"(١٠).

2. قال ابن حبان رحمه الله: ولقد دخلتُ حمص وأكثر همي شأن بقية، فتتبعت حديثه وكتبت النسخ على الوجه، وتتبعت ما لم أجد بعلو من رواية القدماء عنه، فرأيته ثقة مأموناً؛ ولكنه كان مدلساً".

ب – أنَّ من يعتمد على الكتب المتأخرة فقط، كما هو الجاري في كثير من الأحيان، دون الرجوع إلى المصادر الأصلية المتقدمة من تواريخ وسؤالات وعلل وغيرها قد قصّر وربما فاته الشيء الكثير عَنْ هذا الراوي المعين.

– 3ذكر الرواة عَن المدار وبيان اختلافهم عنه:

بعد تحديد المدار، وبيان درجته في الرواية ذكر يعقوب بن شيبة الرواة عَن المدار وبين اختلافهم فقال: "فاختلف عنه فيه، فرواه عَنْ عاصم: عبيد الله بن عُمَر، وشريك بن عبد الله، وسفيان بن عيينة؛ فأمَّا عبيدُ الله بن عُمَر فإنه وَصَله وجوّده، فرواه عنه عَنْ عبد الله بن عَامِر بن ربيعة، عَن أبيه، عَن عُمَر عَن النبي صلى الله عليه وسلم فلم يذكر فيه عُمَر، رواه مرة أخرى عَنْ عُمَر عَن النبي صلى الله عليه وسلم". وقال الدّارقُطنيّ: "حدّث به عنه: عبيد الله بن عُمَر ومحمد بن عجلان وسفيان الثوري وشريك بن عبد الله، واختلف عنهم".

فالخطوة الثالثة ذكر الرواة عَن المدار وبيان اختلافهم واتفاقهم عَن المدار، قال ابن حجر: "فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف"(١١).

---

(١٠) نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد، ص ٩٠٢.

(١١) النكت(٢/٧١٢)

ويراعى هنا أمور:

١/ التأكد من سلامة الإسناد إلى الراوي عَن المدار، وأنه ثابت عنه؛ فإن لم يكن ثابتاً فلا يعتمد عليه ولا يذكر إلاّ من باب التنبيه عليه.

٢/ التأكد من عدم وجود اختلاف على الراوي عَن المدار؛ فإن كان هناك اختلاف يُدْرس للتحقق من الرواية الراجحة.

٣/ دراسة حال الراوي وبيان درجته من حيثُ الرواية، ولا يتوسع في ترجمته بل يذكر ما يفي بالغرض.

٤/ ترتيب الروايات عَن المدار حسب الاتفاق والاختلاف؛ فيُقال مثلاً: اختلف عَن الزهري على خمسة أوجه: الأول : رواه فلان، وفلان . في الراجح عنه . عَن الزهري ..... يذكر الوجه. الثاني : رواه فلان، وفلان . في الراجح عنه . عَن الزهري ..... يذكر الوجه. وهكذا .

الخطوة الرابعة: الموازنة بين الروايات وبيان الراجح وأسباب الترجيح:

بعد الخطوات السابقة بين يعقوب بن شيبة، والدّارقُطنيّ أنّ سبب الاضطراب في الحديث من عَاصِم بن عُبَيد الله نفسه لا من الرواة عنه، وذكَرَا ما يدلُّ على ذلك فقالَ يعقوبُ: "ولا نرى هذا الاضطراب إلا من عَاصِم، وقد بين ابنُ عيينة ذلك في حديثه قال علي بن المديني: قال سفيان بن عيينة: كان عَاصِم يقول: عَنْ عبدالله بن عَامِر بن ربيعة عَنْ أبيه عَنْ عُمَر ومرة يقول: عَنْ عبد الله بن عَامِر عَنْ عُمَر ولا يقول عَن أبيه"، وقال الدّارقُطنيّ: "ورواه سفيانُ بنُ عيينة عَن عَاصِم فجوَّد إسناده وبين أن عاصماً كان يضطرب فيه؛ فمرة ينقص من إسناده رجلاً ومرة يزيد ومرة يقفه على عُمَر".

إذاً الخطوة الرابعة الموازنة بين الروايات وبيان الراجح وأسباب الترجيح؛ وهذه من أهم خطوات الدراسة وبها يتميز الناقد البصير من غيره، ومن خلالها يتبين دقة نظر الباحث، وعمق معرفته بالعلل، ومنها يعرف فضل علم الأئمة المتقدمين وبراعتهم ودقتهم.

المحاضرة الثانية

قرائن التعليل:

هناك قرائن وقواعد طبقها الأئمة للموازنة بين الروايات المعلة، قال ابن حجر رحمه الله: "والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن".

وقال ابنُ عبد الهادي عَنْ قبول زيادة الثقة: "فيه خلاف مشهور؛ فمن الناس من يقبل زيادة الثقة مطلقاً، ومنهم من لا يقبلها؛ والصحيح التفصيل وهو أنها تُقبل في موضع؛ دون موضع فتقبل إذا كان الراوي الذي رواها ثقة حافظاً ثبتاً والذي لم يذكرها مثله أو دونه في الثقة كما قبل الناس زيادة مالك بن أنس قوله: «من المسلمين» في صدقة الفطر، واحتج بها أكثر العلماء، وتقبل في موضع آخر لقرائن تخصها، ومن حكم في ذلك حكماً عاماً فقد غلط؛ بل كل زيادة لها حكم يخصها؛ ففي موضع يجزم بصحتها.. وفي موضع يغلب على الظن صحتها.. وفي موضع يجزم بخطأ الزيادة.. وفي موضع يغلب على الظن خطؤها.. وفي موضع يتوقف في الزيادة"[١٢] .

وقال العلائيُّ رحمه الله: "وأمَّا أئمةُ الحديثِ فالمتقدمون منهم كيحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، ومن بعدهما كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل، ويحيى ابن معين، وهذه الطبقة، وكذلك من بعدهم كالبخاريّ، وأبي حاتم، وأبي زرعة الرازيين، ومسلم، والنسائي، والترمذي، وأمثالهم، ثم الدارقطني والخليلي كلُّ هؤلاء يقتضي تصرفهم في الزيادة قبولاً وردّاً الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند الواحد منهم في كل حديث، ولا يحكمون في المسألة بحُكْمٍ كُليّ يعم جميعَ الأحاديث، وهذا هو الحق الصواب كما سنبينه إن شاء اللهُ تعالى"[١٣] .

والأئمةُ يصرحون أحياناً بهذه القرائن والطرق، وأحياناً تفهم وتستنبط من صنيعهم؛ فمن تلك الطرق والقرائن:

١/ الترجيح بالحفظ والإتقان والضبط.

٢/ الترجيح بالعدد والكثرة.

٣/ سلوك الراوي للجادة والطريق المشهور.

٤/ الترجيح بالنظر إلى أصحاب الراوي المقدمين فيه.

٥/ الترجيح باعتبار البلدان واتفاقها.

---

(١٢) شرح علل الترمذي (٢/٧٥٧-٧٥٨)

(١٣) توضيح الأفكار (١/٣٣٩-٣٤٠)

٦/ الترجيح بالزيادة.

٧/ عدمُ وجودِ الحديث في كتب الراوي الذي رُوي الحديث عنه.

٨/ شهرة الحديث وانتشاره من طريق يدل على غلط من رواه من طريق آخر.

٩/ وجود قصة في الخبر تدل على صحة الطريق.

١٠/ التفرد عَنْ إمام مشهور وله تلاميذ كثيرون.

١١/ تحديثُ الراوي في مكان ليس معه كتبه.

١٢/ التحديث بنزول مع إمكانية العلو في السماع.

١٣/ عدم العلم برواية الراوي عمن روى عنه، أو عدم سماعه منه.

١٤/ إمكانية الجمع بين الروايات عند التساوي.

١٥/ رواية الراوي عَنْ أهل بيته.

١٦/ اختلاف المجالس وأوقات السماع.

١٧/ ورود الحديث بسلسلة إسناد لم يصح منها شيء.

١٨/ التحديث من كتاب.

١٩/ ضعف الراوي أو وهمه أو اضطرابه.

٢٠/ مشابهة الحديث لحديث راوٍ ضعيف.

٢١/ أن يروي الرجل الحديثَ على وجهين: تارةً كذا، وتارةً كذا، ثم يجمعهما معاً؛ فهذا قرينة على صحتهما معاً.

٢٢/ قبول الراوي للتلقين.

٢٣/ ورود الحديث عَنْ راوٍ وقد ورد عنه ما يدل على خلافه موقوفاً.

٢٤/ مخالفة الراوي لما روى سواء وُجِد اختلاف أو لم يوجد. على تفصيل في ذلك.

٢٥/ اضطراب إحدى الروايات.

٢٦/ دلالة الرواية على الكذب.

٢٧/ شهرة الراوي بأمر معين؛ كاختصار المتون، أو الإدراج فيها، أو الرواية بالمعنى، أو التصحيف في الألفاظ أو الأسماء، أو قصر الأسانيد، أو جمع الرواة حال الرواية.

والحق أنَّ قرائن الترجيح كثيرة لا تنحصر؛ فكلُّ حديثٍ له نقدٌ خاص. قال الحافظ ابنُ حجر رحمه الله: "ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنّما ينهض بذلك الممارس الفطن الذي أكثر من الطرق والروايات، ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلي يشمل القاعدة بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده"(١٤) .

وقال الحافظ ابنُ رجب الحنبلي: "قاعدةٌ مهمةٌ: حذّاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال، وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أنَّ هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عَنْ سائر أهل العلم"(١٥) .

(١٤) النكت (٢/٧١٢)

(١٥) شرح علل الترمذي (٢/٧٥٧-٧٥٨)

المحاضرة الثالثة

جهود المعاصرين في بيان علم العلل:

هناك جهود طيبة بذلت في سبيل الحفاظ على تراث الأمة تحقيقاً ودراسة وتعليماً، ومن ذلك العناية بجانب الحديث وعلومه، ومنه العناية بعلم "علل الحديث".

وهذه العناية جاءت من جهات عدة منها: الجامعات الإسلامية في مختلف البلدان، ومن دور النشر والتحقيق، ومن أفراد مخلصين غيورين على سنة نبيهم(١٦).

وقد سلكتْ هذه العناية ثلاثة طرق وهي:

أولا: تحقيق كتب العلل التطبيقية والنظرية، من ذلك:

- "**العلل** لعلي بن المديني (**ت**٢٣٤)- رواية أبي الحسن محمد بن أحمد بن البراء-".
- "**العلل ومعرفة الرجال**: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل-رواية ابنه عبد الله بن أحمد عنه-"
- "**من كلام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال مما رواه المروذي، والميموني، صالح بن أحمد بن حنبل**"
- "**التمييز**" لمسلم بن الحجاج (ت٢٦١).
- "**علل الترمذي**(ت٢٧٩) **الكبير**".
- "**المنتخب من العلل للخلال**(ت٣١١)" لابن قدامة (ت٦٢٠).
- "**علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج**" لابن عمار الشهيد (ت٣١٧).
- "**علل الحديث** لابن أبي حاتم (ت٣٢٧)".
- "**العلل الواردة في الأحاديث النبوية**"، و"**التتبع**"، و"**الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس**". كلها للدارقطني (ت ٣٨٥ هـ).
- "**الأجوبة عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم**" لأبي مسعود الدّمشقي (ت ٤٠١).
- "**حديث الستة من التابعين وذكر طرقه واختلاف وجوهه** "، و"**الفصل للوصل المدرج في النقل**". كلاهما للخطيب البغداديّ (ت٤٦٣).
- "**علة الحديث المسلسل في يوم العيدين**" للجُرْجانيّ (ت٤٨٩)
- " **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية" لابن الجوزيُّ (ت٥٩٧).**

---

(١٦) يراجع: التصنيف في السنة النبوية من بداية المنتصف الثاني للقرن الرابع عشر الهجري إلى الوقت الحاضر: عرض تأريخي للدكتور خلدون الأحدب، وهي رسالة نفيسةٌ في بابها، طبعت ضمن بحوث "ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية" سنة ١٤٢٥. وجهود المعاصرين في خدمة السنة المشرفة" لمحمد أبو صعيليك.

- " **بيان الوهم والإبهام الواقعين في كتاب الأحكام** "لابن القطان (ت٦٢٨).
- "**تعليقة على علل ابن أبي حاتم**" لابن عبد الهادي (ت٧٤٤).
- "**تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته**" لابن القيم الجوزية (ت٧٥١).
- "**شرح علل الترمذي**" لابن رجب (ت٧٨٥).

ثانيا: دراسات تأصيلية نظرية أو تطبيقية في علم العلل:

وهي متنوعة فبعضها دراسات عامة في علم علل الحديث، وبعضها دراسة لمصطلح من مصطلحات كتب العلل، وبعضها دراسة لقرينة من القرائن المستعملة في كتب العلل، وبعضها دراسة وبيان منهج أحد أئمة العلل في هذا الفن "علل الحديث"، وهي كالآتي:

- "**العلل في الحديث: دراسة منهجية في ضوء شرح علل الترمذي لابن رجب**"، تأليف: همام سعيد، طبع ١٤٠٠.
- "**الحديث المعلول**" تأليف: خليل ملاّ خاطر، ط١، ١٤٠٦، دار الوفاء جدة.
- "**علم علل الحديث من خلال كتاب : بيان الوهم والإبهام الواقعين في كتاب الأحكام لأبي الحسن ابن القطان**" تأليف: إبراهيم بن الصديق، ١٤١٥، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب.
- "**ألفية علل الحديث المسماة شافية الغلل مع شرحها المختصر المسمى مزيل الخلل عن أبيات شافية الغلل**" كلاهما لمحمد الأثيوبي، ط١، ١٤١٥، دار الوطن.
- "**الحديث المعلول: قواعد وضوابط**" تأليف: د. حمزة المليباري، ط١، سنة ١٤١٦، المكتبة المكية، ودار ابن حزم.
- "**أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء**" تأليف: ماهر الفحل، ط١، ١٤٢٠.
- "**شرح علل الحديث مع أسئلة وأجوبة في مصطلح الحديث**" تأليف: مصطفى العدوي، ط١، ١٤٢٠، مكتبة ماجد عسيري.
- "**منهج الإمام البخاريّ في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح**" تأليف: أبو بكر الكافي، ط١، ١٤٢١، دار ابن حزم.
- "**تعليل العلل لذوي المقل**" تأليف: عبد السلام علوش، ط١، سنة ١٤٢٤، مكتبة الرشد.
- "**علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية**" تأليف: د. وصي الله بن محمد عبّاس، طبع ضمن بحوث "ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية" سنة ١٤٢٥.
- "**جهود المحدثين في بيان علل الحديث**" تأليف: د علي الصيّاح، طبع ضمن بحوث "ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية" سنة ١٤٢٥.
- "**علم علل الحديث**" للباحث: أيخان تكين، جامعة مرمرة، تركيا، ماجستير،١٤١١.
- "**طبقات الرواة عن الإمام الزهريّ ممن له رواية في الكتب الستة**" للباحث: فاروق يوسف، الجامعة

الإسلامية، ماجستير،١٤١١.

- "**منهج التعليل عند الإمام الترمذي من خلال كتابه الجامع**" للباحث: أسعد حلمي، الجامعة الأردنية،١٤١٣.
- "**الاختلاف على الراوي وأثره على الروايات والرواة: مع دراسة تطبيقية على مرويات حماد بن سلمة في الكتب الستة**" للباحث: حاكم المطيري، ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤١٦.
- " **الإمام ابن الجوزي وكتابه العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**" الباحث عثمان سليم مقبل، الجامعة الأردنية،١٤١٧.
- "**مواطن الرواة وأثرها في علل الحديث : دراسة نظرية تطبيقية من خلال علل حديث – معمر بن راشد وإسماعيل بن عياش**"، الباحث أحمد يحيى أحمد الكندي، الجامعة الأردنية،١٤١٨.
- "**الحديث المنكر : دراسة نظرية وتطبيقية في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم**"، الباحث عبدالسلام أحمد محمد أبوسمحة، الجامعة الأردنية،١٤٢٠.
- "**ابن رجب الحنبلي ومنهجه في علل الحديث**"، الباحث الحسين محمد حسين، جامعة محمد الخامس، ١٤٢٠.
- "**قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ وزيادة الثقة عند الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري**" للباحث: نادر العمراني، ماجستير، الجامعة الإسلامية، سجل بتاريخ ١٤١٩.
- "**منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث**" للباحث: بشير علي عمر، دكتوراه، الجامعة الإسلامية، سجل بتاريخ ١٤١٩.
- "**طبقات الرواة عن هشام بن عروة في الكتب الستة**" للباحث: عبد الله الشهري، جامعة أم القرى، ماجستير،١٤٢١.
- "**المنهج العلمي في دراسة الحديث المعل: دراسةٌ تأصيلية** " د علي الصيّاح.
- "**معرفة أصحاب شعبة**" د. محمد التركيز.
- **"منهج النقد الحديثي عند الحافظ الناقد أبي يعلى الخليلي – دراسة تحليلية نقدية مقارنة – من خلال كتابه الإرشاد في معرفة علماء الحديث"**، للدكتور سامي رياض بن شعلال. دار المقتبس بيروت ٢٠١٧م.

ثالثا: دراسة أحاديث معلولة:

وهذه الدراسات متنوعة فربما تكون من كتابٍ معين، أو باب معين من أبواب الفقه، أو راوٍ معين من الرواة المشهورين أو المختلف فيهم أو دراسة لأحاديث أعلها أحد الأئمة، ومنها الآتي:

- "**أحاديث معلة ظاهرها الصحة**" تأليف: مقبل الوادعي –رحمه الله– ط١، ١٤١٥.
- "**مرويات الإمام الزهري المعلة في كتاب العلل للإمام الدارقطني: تخريجها – ودراسة**

أسانيدها والحكم عليها"، الدكتور: عبدالله بن محمد دمفو، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ، مكتبة الرشد.

- "**علل حديث أبي قتادة: إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين**" د. محمد التركي.
- "**الوليد بن مسلم الدمشقيّ وعلل الحديث في الكتب الستة**" للباحث: أمين عمر، الجامعة الأردنية. ماجستير.١٤٠٨.
- "**عبد الله بن لهيعة: حديثه وعلله في الكتب الستة** " للباحث: محمد عمر، الجامعة الأردنية. ماجستير، ١٤٠٨.
- "**بقية بن الوليد الحمصيّ: حديثه وعلله دراسة تطبيقية في الكتب الستة** " للباحث: عبدالكريم الوريكات، الجامعة الأردنية. ماجستير، ١٤٠٩.
- "**عاصم بن أبي النجود: حديثه وعلله في مسند الإمام أحمد بن حنبل و الكتب الستة**" للباحثة: خولة الخطيب، الجامعة الأردنية. ماجستير،١٤١٠.
- "**محمد بن إسحاق حديثه وعلله دراسة تطبيقية في الكتب الستة** " للباحث: زياد أبو حماد، الجامعة الأردنية. ماجستير، ١٤١١.
- "**حماد بن سلمة: حديثه وعلله في زوائد مسند الإمام أحمد بن حنبل على الكتب الستة**" للباحث: عبد الجبار أحمد سعيد، الجامعة الأردنية. ماجستير،١٤١٢.
- "**علل النسائي في السنن الصغرى : المجتبى**" الباحث: علي عبدالفتاح أبوشكر، ، الجامعة الأردنية. ماجستير.١٤١٣.
- "**العلل الواردة في سنن الدارقطني، القسم الأول كتاب الطهارة : جمعا وتصنيفا ودراسة**" الباحث خالد خليل يوسف علوان، الجامعة الأردنية. ماجستير. تاريخ المناقشة ١٤١٤ .
- "**العلل الواردة في سنن الدارقطني : جمعا وتصنيفا ودراسة القسم الثاني من أول – كتاب الصلاة إلى أول كتاب النكاح**". الباحث: فايز سعود صالح أبوسرحان. الجامعة الأردنية. ماجستير. تاريخ المناقشة ١٤١٤.
- "**العلل الواردة في سنن الدارقطني جمعا وتصنيفا ودراسة : القسم الثالث من أول – كتاب النكاح إلى آخر كتاب السنن**"، الباحث: محمود أحمد يعقوب رشيد، الجامعة الأردنية. ماجستير. تاريخ المناقشة ١٤١٤.
- "**ما اختلف في رفعه ووقفه من الأحاديث الواردة في كتاب الطهارة والصلاة من كتب العلل والتخريج : جمعا ودراسة**". الباحث عواد بن حميد بن محمد الرويثي، الجامعة الإسلامية. دكتوراه. تاريخ المناقشة١٤١٧هـ.
- "**ما اختلف في رفعه ووقفه من الأحاديث الواردة في كتاب الزكاة والصيام والحج والبيوع من كتب العلل والتخريج : جمعا ودراسة**". الباحث عمر رفود رفيد السفياني. الجامعة

الإسلامية. دكتوراه. تاريخ المناقشة١٤٢١هـ.

- "**الأحاديث التي أعلها البخاري في كتابه التاريخ الكبير : من أول الكتاب إلى – نهاية ترجمة سعيد بن عمير الأنصاري : جمعا ودراسة وتخريجا**" الدكتور عادل بن عبدالشكور الزرقي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ماجستير ، تاريخ المناقشة ١٤١٦هـ.
- "**الأحاديث التي أشار أبو داود في سننه إلى تعارض الوصل والإرسال فيها تخريجاً ودراسة**" الباحث: تركي الغميز، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ماجستير ، تاريخ المناقشة ١٤١٨هـ.
- "**الأحاديث التي بين أبو داود في سننه تعارض الرفع والوقف فيها دراسة وتخريجاً** " الباحث: محمد الفراج، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ماجستير ، تاريخ المناقشة ١٤١٨هـ.
- "**الإمام عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي: حديثه وعلله من الكتب الستة ومسند الإمام أحمد**" للباحث: وديع عبد المعطي،جامعة أم درمان الإسلامية في أم درمان، دكتوراه. ١٤١٩.
- "**الأحاديث التي أعلها النسائي بالاختلاف على الرواة في كتابه المجتبى جمعا ودراسة**" الباحث: عمر أبو بكر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ماجستير ، تاريخ المناقشة ١٤٢٠هـ.
- "**نقد المتن عند الإمام النسائي في السنن الكبرى**" للباحث: محمد مصلح، الجامعة الأردنية. ماجستير، ١٤٢٠.
- "**الاختلاف على الأعمش في كتاب العلل للدارقطني : تخريج ودراسة**" الباحث: خالد عبدالله السبيت، جامعة أم القرى، ١٤٢١.
- "**الأحاديث التي أعلها الإمام أحمد : جمعا ودراسة ومقارنة**"، الباحث: عيسى محمد المسملي، جامعة أم القرى.
- "**الأحاديث التي ذكر الإمام الترمذي فيها اختلافاً وليست في العلل الكبير**" وهو مشروع علمي يقوم بها عددٌ من الباحثين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في أطروحاتهم العلمية –ماجستير–.
- "**الأحاديث المرفوعة المعلة في كتاب حلية الأولياء** " وهو مشروع علمي يقوم بها عددٌ من الباحثين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في أطروحاتهم العلمية –دكتوراة–.
- "**الإمام يحيى بن أبي كثير علله وحديثه في الكتب الستة**" للباحث: بكر طعمة، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية في أم درمان، دكتوراه.
- "**الأحاديث التي أعلها إمام الأئمة ابن خزيمة في صحيحه في كتاب الوضوء**" د. عبد العزيز الهليل نشر في مجلة جامعة أم القرى، جمادى الثانية ١٤٢٤.

- "**نقد المتون في كتب العلل**" الباحث: سلطان الطبيشي، جامعة الملك سعود.
- "**أحاديث الصحيحين التي أعلها الدارقطني في كتابه العلل مما ليس في التتبع**" الباحث: عبد الله القحطاني، جامعة الملك سعود.

المحاضرة الرابعة

العلل الواردة في الأسانيد:

تعريف الإسناد واهميته:

١/ تعريف الإسناد لغة واصطلاحا:

أ/ الإسناد في اللغة : مصدر أَسْنَدَ. تقول: أَسْنَدَ في الجبل: صَعِد فيه. والسَّنَدُ لغةً: ما قابلك من الجبل، وعلا عن السفح[١٧].

ب/ الإسناد في الاصطلاح: حكاية طريق المتن. وقيل: هو رفع الحديث إلى قائله، وقيل أيضا: هو سلسة الرجال الموصلة للمتن. والمعنى واحد[١٨] .

وسُمِّي سنداً، لاعتماد الحفاظ عليه في الحكم على المتن بالصحة أو الضعف[١٩] ، ولم يفرّق بعضهم بين السند والإسناد كما قال السيوطي في ألفية الحديث:

والسندُ الإخبار عن طريقٍ *** متنٍ كالإسناد لدى فريقٍ

٢/ أهمية الإسناد:

الإسناد نعمة من الله أكرم بها أمةَ محمد صلى الله عليه وسلم لحفظ سننه ونقلها محفوظة مصونة، وخصّيصةٌ فاضلة فضلت بها من دون سائر الأمم، ولقد اهتم المحدثون بهذه النعمة، فرحلوا وانتقلوا وطافوا من أجل الحفاظ عليها.

قال العلامة علي القارئ في شرح النخبة: "أصل الإسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسنّة بالغة من السنن المؤكدة بل من فروض الكفاية"[٢٠].

وقال الحافظ ابن حجر: "ولكون الإسناد يُعلم به الحديث الموضوع من غيره، كانت معرفته من فروض الكفاية".

كما خلص المحدثون إلى أنّ الإسناد من الدين، فقال الإمام عبد الله بن المبارك رحمه الله: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء: ما شاء"[٢١].

---

(١٧) ينظر القاموس المحيط (ص٣٧٠)

(١٨) ينظر نزهة النظر لابن حجر: (ص/٣٤)، وفتح المغيث للسخاوي: (١٤/١).

(١٩) ينظر المنهل الروي لابن جماعة: (٨١/١).

(٢٠) (ص/١٩٤).

وصدق الإمام بن المبارك فلو أنَّ الدين جاء بنقلٍ غير موثّق أو نقلٍ غير معتمدٍ عليه لتكلم القاصي والداني في دين الله تعالى، ولأصبح فوضى لا عارم لها ولا منتهى، ولكن لما تكفّل الله بحفظ السنة المطهّرة قيض رجالاً جعلهم من خيار البشر وهم الصحابة الكرام فنقلوا إلى من دونهم من التابعين ثم إلى أتباع التابعين حتى وصل إلينا بالنقل الصحيح، لذا فقد قال الإمام عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله: "لا يجوز أن يكون الرجل إماماً، حتّى يعلم ما يصح ممّا لا يصح، وحتى لا يحتج بكل شيء، وحتى يعْلم مخارج العلم"(٢٢).

قَالَ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "والإسناد من خصائص هذه الأمة، وهو من خصائص الإسلام"(٢٣).

وقد امتاز علم الإسناد بأشياء جليلة نوردها باختصار في العناصر الآتية:

كون الإسناد ممّا خصّ الله به أمة محمّد عن سائر الأديان المتّبعة، فقد روى الخطيب البغدادي عن محمد ابن حاتم بن المظفر أنه قال: "إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمها وحديثها إسناد، وإنما هي صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثقات"(٢٤).

علامةٌ على أهل السنة والجماعة، إذ بقيت الطوائف المنحرفة تروي الأحاديث الضعيفةَ والموضوعة التي توافق هواهم، ومن الأدلّة على ذلك أنك تجد في كتب الصحاح وكتب السنن وكتب المسانيد أحاديثَ يرويها أصحابها بالأسانيد الصحيحية الخالية من النقد البناء.

سلاح المؤمن يتّقي به من النقد، وسلّم يصعد به. قال الثوري: "الإسناد سلاح المؤمن فمن لم يكن معه سلاح فبأيّ سلاحٍ يقاتل". وقال سفيان بن عيينة: "حدث الزهري يوماً بحديث، فقلت: هاته بلا إسناد، فقال: الزهري أترقي السطح بلا سلم"(٢٥).

العلل الواردة في الإسناد:

قال ابن الصلاح رحمه الله:قد تقع العلة في إسناد الحديث، وهو الأكثر، وقد تقع في متنه.

ثم ما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعا، كما في التعليل بالإرسال والوقف، وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن"(٢٦).

---

(٢١) ينظر: مقدمة صحيح الإمام مسلم ١٥/١، وجامع الترمذي كتاب العلل ٦٩٥/٥، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي ١٦/١، ومعرفة علوم الحديث للحاكم ص ٦.

(٢٢) ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٤٧٦/١)

(٢٣) منهاج السنة: (٣٧/٧)

(٢٤) ينظر: شرف أصحاب الحديث: (ص٤٠)

(٢٥) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٧٢/٧).

(٢٦) علوم الحديث: (ص/٨٢).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "إذا وقعت العلة في الإسناد قد تقدح وقد لا تقدح، وإذا قدحت فقد تخصه وقد تستلزم القدح في المتن. وكذا القول في المتن سواء، فالأقسام على هذا ستة[٢٧]:

١- فمثال ما وقعت العلة في الإسناد ولم تقدح مطلقا: ما يوجد مثلا من حديث مدلس بالعنعنة، فإن ذلك علة توجب التوقف عن قبوله، فإذا وجد من طريق أخرى قد صرح بالسماع تبين أن العلة غير قادحة.

وكذا إذا اختلف في الإسناد على بعض رواته، فإن ظاهر ذلك يوجب التوقف عنه، فإن أمكن الجمع بينهما على طريق أهل الحديث بالقرائن التي تحف الإسناد تبين أن تلك العلة غير قادحة.

٢- ومثال ما وقعت العلة فيه في الإسناد وتقدح فيه دون المتن ما مثل به المصنف من إبدال راو ثقة براو ثقة وهو بقسم المقلوب أليق فإن أبدل راو ضعيف براو ثقة وتبين الوهم فيه استلزم القدح في المتن- أيضا- إن لم يكن له طريق أخرى صحيحة.

٣- ومن أغمض ذلك أن يكون الضعيف موافقا للثقة في نعته.

ومثال ذلك ما وقع لأبي أسامة حماد بن أسامة الكوفي أحد الثقات، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر - وهو من ثقات الشاميين - قدم الكوفة فكتب عنه أهلها ولم يسمع منه أبو أسامة، ثم قدم بعد ذلك الكوفة عبدالرحمن بن يزيد بن تميم - وهو من ضعفاء الشاميين - فسمع منه أبو أسامة وسأله عن اسمه فقال: عبد الرحمن ابن يزيد، فظن أبو أسامة أنه ابن جابر، فصار يحدث عنه وينسبه من قبل نفسه، فيقول: حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، فوقعت المناكير في رواية أبي أسامة، عن ابن جابر وهما ثقتان فلم يفطن لذلك إلا أهل النقد، فميزوا ذلك ونصوا عليه كالبخاري وأبي حاتم وغير واحد"[٢٨].

---

(٢٧) وسأكتفي بذكر ما وقع في الإسناد.

(٢٨) النكت على كتاب ابن الصلاح: (٢/٧٤٧).